

كلمة معالي محافظ  
مؤسسة النقد العربي السعودي

(قطاع مصرفي على مستوى عالمي)  
في ندوة "بناء المستقبل"  
بالتعاون مع يورو موني  
المنعقدة خلال الفترة 9-10 مايو 2006م  
في فندق الفيصلية في الرياض  
المملكة العربية السعودية

إنه لمن دواعي سروري أن أشارك في هذه الندوة بمرئياتي حول "تطوير القطاع المصرفي" في المملكة العربية السعودية ، مع نظرة على تطوره ودوره في دعم نمو الاقتصاد السعودي حتى أصبح أكثر ديناميكية واجتذاباً للاستثمارات المحلية والأجنبية.

بداية دعوني أتحدث بصورة مختصرة عن إنجازات القطاع المصرفي السعودي منذ تأسيس مؤسسة النقد العربي السعودي في عام 1952م. فطبقاً لنظام مؤسسة النقد، فإن أهم مهمتين من مهامها الأساسية هما إصدار ودعم النقد السعودي وتوطيد قيمته داخلياً وخارجياً، ومراقبة عمل المصارف التجارية. اعتقد من واقع الاستعراض التاريخي أنه يمكن الحكم على مدى تحقيق هذين الهدفين. فقد استقرت القيمة الحقيقية للريال السعودي في نطاق تذبذب ضيق جداً خلال العقود الستة الماضية. وهذا ما ساعد على إنجاز الهدف النهائي للسياسة النقدية وهو تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار. فقد ظل معدل التضخم عند مستويات منخفضة ، يقل متوسطه عن 1 في المئة سنوياً خلال العشرين سنة الماضية.

وقد ساهمت هذه الأوضاع المستقرة إسهاماً قوياً في دعم نمو الاقتصاد بشكل عام، حيث بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي 3.2 في المئة سنوياً خلال العقد الماضي . وخلال هذه العقود، تميزت البيئة الاقتصادية بحرية تدفقات رؤوس الأموال وانفتاح المناخ الاستثماري، وانخفاض معدل التضخم، واستقرار النظام المالي، وتوفير كمية كافية من السيولة . وقد شجع هذا الوضع زيادة الاستثمارات الأجنبية والمحلية في المملكة. وخلال العقد الماضيين على وجه الخصوص، تسارع النمو في القطاع الخاص غير النفطي، حتى بلغت مساهمته ما يزيد عن 44 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما انخفضت مساهمة القطاع النفطي إلى ما يقارب 33 في المئة.

وبالنسبة للهدف الأساسي الثاني لمؤسسة النقد المتمثل في مراقبة وتنظيم عمل المصارف التجارية، فقد انتهجت المؤسسة سياسات احترازية تهدف إلى إيجاد نظام مصرفي قوي ومستقر ذي كفاءة عالية ونظام مدفوعات آمن وحديث. وقد أعطى النظام الأساسي للمؤسسة ونظام مراقبة البنوك صلاحيات تنظيمية واسعة للمؤسسة لتحقيق ذلك، منها التأكد من كفاية رؤوس أموال البنوك، وكفاءة إدارتها، واستيفاء القائمين عليها لمتطلبات القدرة وتحمل المسؤولية بأمانة، وتوفير أنظمة التشغيل والرقابة الملائمة في كل منشأة مصرفية.

وخلال هذه الفترة الطويلة، أدت السياسات الرقابية الاحترازية والإجراءات المتخذة بالوقت المناسب إلى ضمان تمتع المصارف بوضع مالي قوي وراسخ. ويعد هذا إنجازاً ملحوظاً في ظل حالات عدم الاستقرار الاقتصادي على المستويين الدولي والإقليمي والأزمات السياسية وتقلبات أسعار النفط.

وتمارس المصارف التجارية العاملة في المملكة اليوم دوراً رئيساً في النظام المالي الذي يشتمل أيضاً على خمس مؤسسات مالية عامة متخصصة في الإقراض التنموي بالإضافة إلى عدد من شركات التمويل التاجيري والاستثمار والتأمين وعدد من الصيرفة. وقد استفادت المصارف بدرجة كبيرة من نموذج العمل المصرفي الشامل الذي أجازته المؤسسة لتقديم مجموعة من الخدمات المالية الحديثة، بما فيها إدارة الاستثمار والصناديق الاستثمارية والسمسرة وغيرها من الخدمات الأخرى. ونما خلال العقد الماضي، حجم أعمال المصارف بمعدل استثنائي. فقد نمت موجودات المصارف خلال الفترة 1996-2005م بنسبة 213 في المئة، وودائعها بنسبة 224 في المئة، ورؤوس أموالها واحتياطياتها بنسبة 248 في المئة. وحققت الأرباح نمواً قوياً خلال هذه الفترة، وقد بلغ متوسط العائد على حقوق الملكية ما يزيد عن 20 في المئة، وبلغ العائد على الأصول

مايزيد على 2 في المئة . وتتضح قوة المصارف في تحقيق مستوى عالي وفقاً لمعيار كفاية رأس المال المرجح للجنة بازل، الذي بلغ متوسطه ما يقارب 18 في المئة.

وإذا استعرضنا التاريخ الطويل للاستثمار الأجنبي في القطاع المالي منذ أوائل الخمسينات، ففقدنا تراخيص لعدد من المصارف الأجنبية لفتح فروع لها في المملكة . وبحلول عام 1976م، كان يعمل في المملكة 12 مصرفاً، بما فيها 10 مصارف أجنبية . ونتيجة لمرئيات الحكومة بتوطين النظام المصرفي والاستفادة من الخبرات الأجنبية لدى البنوك العاملة بالمملكة فقد عُرض على كل مصرف من تلك المصارف تحويل فرعه أو فروعها إلى شركة مساهمة سعودية مشتركة نصيب الشريك الأجنبي في ملكيتها 40 في المئة . كما أبرمت عقود إدارة فنية لإدارة المصارف الجديدة من قبل الشريك الأجنبي . وقد نتج عن ذلك قيام شركات مصرفية سعودية متصلة بالنظام المصرفي العالمي تستفيد من خبراته وإمكانيات التدريب لديه وتواكب تطوراتها بحيث أصبحت لا تقل فنياً عن المصارف في الدول المتقدمة.

وخلال التسعينات لم يتم إصدار تراخيص جديدة لإنشاء مصارف بهدف التركيز على بناء القدرة المالية للمصارف القائمة وتطوير خدماتها المصرفية وفقاً لأحدث المعايير الدولية لتكون قادرة على المنافسة المحلية والدولية . وبمثل عام 2000م دخول عصر جديد من الانفتاح عندما تم منح ترخيص لبنك الخليج الدولي، وذلك تنفيذاً لقرار أصدره المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون بالسماح للمصارف الخليجية بفتح فروع لها في الدول الأعضاء الأخرى. وتبع ذلك إصدار تراخيص جديدة لأربعة مصارف من دول مجلس التعاون هي: بنك الإمارات الدولي ، وبنك الكويت الوطني، وبنك البحرين الوطني ، وبنك مسقط . كما تم منح تراخيص لخمس مصارف رئيسة أخرى دولية، وهي بي . إن . بي باريباس (BNP Paribas)، ودويتشه بنك الألماني

(Deutsche Bank)، وجي بي مورقان (JP Morgan)، وبنك الهند الوطني، وبنك باكستان الوطني. وقد أفتتح دويتشه بنك فرعاً في الرياض في الأسبوع الماضي، وافتتح بنك الكويت الوطني فرعاً له في مدينة جدقة بداية هذا الأسبوع، أما المصارف الأخرى فتعمل الآن على استكمال إجراءات فتح فروعها خلال عام 2006م.

وفي 1427/2/27هـ، صدر مرسوم ملكي بالموافقة على تأسيس شركة مساهمة باسم "مصرف الإنماء" برأس مال قدره 15 مليار ريال، مما سيعزز المنافسة ويفتح آفاقاً جديدة لخدمات مصرفية متنوعة.

ولأهمية أنظمة المدفوعات والتسويات المالية في كفاءة وأمان النظام المصرفي، فقد تم تطويرها باستخدام أحدث التقنيات الإلكترونية ونظم المعلومات المتقدمة حتى أصبحت تضاهي أفضل أنظمة المدفوعات عالمياً وتفي بأعلى المعايير الدولية، وترجع بداية ذلك إلى عام 1986م عندما أنشأت المؤسسة نظام مقاصة الشيكات آلياً، وفي عام 1989م، طلبت المؤسسة من كافة المصارف السعودية الانضمام إلى الشبكة السعودية للمدفوعات (SPAN)، وتمت توسعة هذا النظام لاحقاً ليشمل طرفيات لنقاط البيع (POS) تربط العملاء من التجار والمصارف ببعضها. وتم في عام 1997م تشغيل نظام التحويلات المالية السريعة (سريع) الذي يمثل العمود الفقري لأنظمة المدفوعات والتسويات المالية القائمة، ويعمل النظام على تنفيذ التسويات الإجمالية على أساس فوري بين المصارف ويربط سريع كافة أنظمة المدفوعات والتسويات، التي تم تشغيلها في وقت سابق، ربطاً إلكترونياً مع بعضها بعضاً. ولعل المتابع للاحصاءات المتعلقة بنظم المدفوعات الصادرة من مؤسسة النقد يلاحظ النمو الهائل في عدد أجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع والعمليات المنفذة من خلالها بالإضافة إلى ما يتم تنفيذه من عمليات عبر نظام سريع.

ومما لا شك فيه أن المصارف السعودية وعملاءها قد استفادوا كثيراً من هذه التطورات التقنية. فقد تمكنت المصارف من توسعة مجال أعمالها بتقديم مجموعة من المنتجات بتكاليف منافسه على المستوى الدولي مما أدى إلى تعزيز ربحيتها، واستفادة العملاء من سرعة الحصول على خدمات مصرفية أشمل بتكاليف مناسبة. ويشهد الوقت الراهن توسعاً سريعاً في تقديم الخدمات المصرفية عن طريق الهاتف والإنترنت، و أصبح نظام المدفوعات السعودي في عام 2006م مهيناً تماماً لمزيد من الدعم عن طريق نظام سداد، الذي يمكن من سداد فواتير الشركات الكبرى آلياً من حسابات عملائها. وسوف يعزز هذا النظام الكفاءة بدرجة أكبر ويقلل من التكاليف.

وتعمل المؤسسة حالياً بالتعاون مع المصارف على تطوير وتحديث نظام الشبكة السعودية للمدفوعات مما يسمح باستمرار التوسع في تركيب أجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع حتى تتمكن من تقديم خدمات مصرفية أحدث بسرية أعلى وأمان تام، كما تعمل المؤسسة على تطوير نظام مقاصة الشيكات لتتم عملياتها بشكل آلي وفوري. وتأتي هذه الجهود بهدف الاستجابة لمتطلبات التوسع الحالية والمستقبلية في نمو السوق المالي والرقمي بخدمات العملاء وتقديمها من خلال القنوات الالكترونية، وبما يخدم التوسع الكبير في نمو الاقتصاد المحلي.

وخلال العقد الماضي حدث تنوعٌ بارزٌ في العمل المصرفي شمل ما يلي:

تمكنت المصارف من تلبية الطلب المتزايد من العملاء على الخدمات المصرفية المتنوعة والحديثة مما جعل الخدمات المصرفية المقدمة في السوق المحلي تضاهي مثيلاتها في الدول المتقدمة ولمختلف شرائح العملاء. إلا أنه خلال العام الماضي تتابعت تطورات متلاحقة تسببت في زيادة كبيرة وتضاعف في الطلب على الخدمات المصرفية بدءاً من صرف

لرواتب عن طريق المصارف، وتسديد العديد من أنواع الفوا تير والرسوم، كثرة الاكتتابات الأولية في أسهم الشركات، والإقبال الكبير على تداول الأسهم، إلى وضع قيوداً أمنية تطلبها إجراءات حماية النظام المصرفي من عمليات غسل الأموال، وقد حدث كل ذلك في فترة وجيزة مما أدى إلى تزايد الشكاوى في بعض الفترات من عدم كفاية الخلت المصرفية في بعض فروع المصارف، وقد عملت البنوك وتعمل على تلافي ذلك بزيادة التوظيف والتدريب وافتتاح الفروع الجديدة وتوفير المزيد من القنوات البديلة لتأدية الخدمات المصرفية، حيث زاد التوظيف خلال اثني عشر شهراً بنسبة 20% .

2 حققت المصارف تقدماً كبيراً في تقديم خدمات إدارة الأصول مثل حسابات المحافظ الاستثمارية وصناديق الاستثمار الموجهة لأسواق الأسهم والسندات المحلية والإقليمية والدولية، وأدوات سوق النقد، والاستثمارات العقارية. لذا زادت الأصول المدارة بنحو ثماني مرات من 17 مليار ريال سعودي إلى 132 مليار ريال خلال الفترة من عام 1996 إلى عام 2005م.

3 -زادت القروض الاستهلاكية منذ عام 1998م بشكل ملحوظ. ويمكن أن يعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى نظام سريع، وقد أتاحت هذه القروض تحريك سيولة النظام المصرفي لصالح شريحة كبيرة من العملاء تلبية احتياجاتهم الاستهلاكية والاستثمارية مما يدعم حركة النشاط الاقتصادي.

4-ومن أبرز التطورات الأخرى، النمو السريع في الخدمات المصرفية المتفقة مع الشريعة، تلبية للطلب المتزايد من العملاء على هذه المنتجات . فجميع المصارف تقدم مجموعة من المنتجات الإسلامية، منها المراجعة، والمضاربة، والمشاركة، والبيع الآجل، وغيرها.

إن النمو الملحوظ للنظام المصرفي السعودي، وتنوع منتجاته، ورجحيته، يعززه نظام إشرافي قوي ومتقدم. فعلى مدى العقدين الماضيين، أدخلت مؤسسة النقد العربي السعودي العديد من المعايير الإشرافية المنسجمة مع المعايير الدولية منها م عيار كفاية رأس المال، والسيولة، والانكشاف للمخاطر الكبيرة، وإدارة المخاطر، وغيرها من المعايير . وفي العامين الماضيين ، طورت المؤسسة عددا من اللوائح منها تعلق بتصنيف قروض مخاطر الأسواق، ومخصصات القروض، و ضوابط الإقراض الاستهلاكي، وقامت بتحديث معيار متطلبات التعيين في الوظائف القيادية للمصارف.

وعلى صعيد الإدارة الفاعلة للشركات (أو ما يسمى بحوكمة الشركات) فهناك وعي متزايد في العالم بالمعايير الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولجنة بازل، وغيرها . وتقوم المؤسسة منذ أوائل الثمانينات بتتبع هذه المفاهيم في المصارف السعودية. ففي عام 1981م، أصدرت المؤسسة مذكرة إيضاحية إلى مجالس إدارة المصارف تحدد فيها الإطار العام لأدوارهم ومسؤولياتهم. وتلت هذه المذكرة لائحة ضوابط الرقابة الداخلية في عام 1989م، ومكافحة الاحتيال في عام 1994م، ومكافحة غسل الأموال في عام 1995م، ودور لجنة المراجعة في عام 1996م. كما قامت المؤسسة ببحث المصارف السعودية على تطبيق المعايير المحاسبية المناسبة بهدف إضفاء شفافية أكبر على قوائمها المالية . وكانت المملكة من بين أوائل الدول التي تبنت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وفقاً للعمل المصرفي.

ومن المواضيع الهامة المتعلقة بالإشراف المصرفي معيار بازل (2) لكفاية رأس المال ، حيث سبق أن قامت المؤسسة في عام 1992م بتطبيق معيار بازل (1). وحافظت المصارف السعودية على معدلات ملاءه عالية وفقاً لذلك تجاوزت 18 بالمائة، خلال الفترة من عام 1992م إلى عام 2005م. والجدير بالذكر أن 90 بالمائة من رأس المال هي من نوعية الفئة الأولى (1-tier).

وتعمل المصارف في الوقت الراهن مع المؤسسة بشكل مكثف لتطبيق معيار بازل (2). ونتوقع من المصارف العاملة في المملكة تطبيق الأسلوب الموحد لمخاطر الائتمان بحلول الأول من يناير لعام 2008 ثم الاستمرار في المضي نحو أساليب أكثر تطوراً تعتمد على التصنيف الداخلي . وبالنسبة للمخاطر التشغيلية، فعلى الأرجح أن جميع المصارف سوف تتبنى الأسلوب الموحد مع قيام مصرف أو مصرفين بتجربة أساليب الإدارة المتقدمة . كما تشجع المؤسسة المصارف على النظر في مبادرة جمع البيانات الوطنية، لمساعدتها في إدارة مخاطر الائتمان . إن النظام المصرفي بأكمله في طريقه نحو تطبيق معيار بازل (2)، ونتوقع أن المصارف سوف تظل تتمتع برؤوس أموال عالية في ظل المعيار الجديد . ومما تجدر الإشارة إليه، أن أسلوب المؤسسة في تطبيق المصارف لمعيار بازل (2) هو أسلوب شامل لتقييم وحسن إدارة المخاطر مما يساعد على استمرار قوة النظام المصرفي.

ومن الأمور التي شغلت العاملين في الإشراف على النظام المصرفي والأجهزة الأمنية مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقد تم خلال السنوات الماضية في المملكة اتخاذ العديد من الخطوات ومنها :

- صادقت المملكة في عام 1990م على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة المتاجرة غير المشروعة بالمخدرات والمؤثرات العقلية.
- أصدرت المؤسسة في عام 1995م دليلاً يحتوي على "إرشادات مكافحة ومراقبة أنشطة غسل الأموال". ونصت هذه الإرشادات على تطبيق المصارف لمبدأ "اعرف عميلك"، والاحتفاظ بسجلات للعمليات المشبوهة، وإبلاغ الجهات المختصة والمؤسسة عن أية أنشطة غير مشروعة.
- أجرت المؤسسة في عام 2003م تعديلاً على لوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تم بموجبها تحديث المتطلبات السابقة، منها متطلبات مبدأ "اعرف عميلك"،

وفقاً للتوصيات الأربعين والتوصيات الثمان الصادرة عن فريق العمل المالي الدولي، وتوصيات بازل. وتنص لوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على فرض عقوبات صارمة على المصارف والأفراد الذين لا يمثلون لهذه المتطلبات.

- أقر مجلس الوزراء في شهر أغسطس 2003م نظاماً لمكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية. وبناءً عليه، تم إنشاء وحدة للتحريات المالية في وزارة الداخلية وتم تعيين موظفين وخبراء مختصين فيها.

- قام فريق العمل المالي الدولي، في عام 2004م بإجراء مراجعة لتنفيذ التوصيات الأربعين والتوصيات الثمان الخاصة بذلك. وأظهرت هذه المراجعة أن المملكة ملتزمة بالكامل أو إلى قدر كبير بجميع توصيات فريق العمل المالي.

- أصبحت المملكة في عام 2005م عضواً في فريق العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتم اختيار وتعيين موظفين سعوديين في الأمانة التنفيذية لهذا الفريق.

وأخيراً، فإن أحد أهم التطورات الإشرافية التي تبنتها المؤسسة في عام 2004م، هو القيام بالزيارات الإشرافية للمصارف على أساس تقييم المخاطر. وعززت هذه المبادرة بشكل أكبر الإشراف المصرفي المكتبي والميداني وجعلتهما أكثر فاعلية، حيث يتطلب اتصالاً مباشراً ومكثفاً مع المصارف على جميع المستويات وبهذا تقوم المؤسسة بالإشراف على البنوك وفق المعايير الدولية الجديدة.

وقد أدركت العديد من المؤسسات المالية الدولية المتخصصة قوة النظام المصرفي السعودي وسلامة الإطار الرقابي للمؤسسة وانعكس ذلك على ماتصدره من تقارير تقييمية. فعلى سبيل المثال، في عام 2005م كان من نتائج برنامج تقييم القطاع المالي الذي نفذه فريق مشترك من

صندوق النقد والبنك الدولي ين أن الرقابة المصرفية للمؤسسة تستوفي بشكل تام أو إلى حد كبير معايير بازل الأساسية الخمسة والعشرين . ومن جهة أخرى أصدرت عدد من مؤسسات التصنيف الدولية، كمؤسسة (S&P) و(Fitch) و(Capital Intelligence) تقارير جيدة عن النظام المصرفي السعودي.

وقد انعكست التطورات في النظام المصرفي على أداء الاقتصاد السعودي بشكل إيجابي ملحوظ ، ففي الأعوام الثلاثة الماضية ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بمتوسط بلغ 18.1 في المئة سنوياً ، وناتج القطاع الخاص بمقدار 6.7 في المئة ، ونما المعروض النقدي بمتوسط سنوي مقداره 12.9 في المئة ليوفر بذلك السيولة الكافية لاحتياجات النمو الاقتصادي.

وبالنظر إلى المستقبل، سوف يستفيد النظام المالي والقطاع المصرفي من جهود الدولة الهادفة إلى تنويع الاقتصاد وتحسين البيئة الاستثمارية من خلال ما قامت به من إجراءات تنظيمية وهيكلية في مختلف القطاعات ، فقد تم إصدار عدد من الأنظمة الجديدة لغرض تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق مزيد من الانفتاح في الأسواق المحلية ومن هذه الأنظمة نظام الاستثمار الأجنبي ، ونظام السوق المالية ، والتأمين التعاوني، ونظام العمل الجديد. ومن التطورات الهامة انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية.

وبالنسبة للسوق المالية، فإن مساهمتها في نمو الاقتصاد واضحة وجلية. فقد شهدت السوق في الأعوام القليلة الماضية تطوراً ملحوظاً وتعزيزاً لدورها كوسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين ، ولعل من الملائم الإشارة إلى أن التصحيح الأخير الذي شهدته سوق الأسهم لم يكن له تبعات سلبية على المصارف. ويعزى ذلك إلى أن المؤسسة قامت من خلال مهامها الإشرافية باتخاذ

التدابير اللازمة لسلامة المصارف والعملاء من أية تطورات غير مواتية في السوق، ومن هذه الإجراءات تشديد الضوابط المتعلقة بمنح القروض للتعامل في السوق، وإصدار ضوابط القروض الاستهلاكية، وغيرها من الإجراءات التي كان من شأنها حماية العملاء والبنوك من التوسع في القروض الاستهلاكية التي قد يستخدم جزءاً منها للمتاجرة في سوق الأسهم . ومما يعزز ذلك ما أظهرته المصارف من أداء جيد في الربع الأول من عام 2006م. ومع استقرار أداء السوق ومواصلة المصارف جودة الأداء يتوقع أن يجني النظام المالي فوائد ما تبذله السلطات المعنية من جهود لتعميق وتوسيع السوق المالي.

والآن اسمحوا لي أن أتطرق باختصار إلى الفرص المتاحة للمصارف في الأجل المتوسط.

1- يمر الاقتصاد السعودي بفترة ازدهار غير مسبوقه مبنية على قاعدة اقتصادية متطورة ومتنوعة تشمل كافة قطاعات الاقتصاد بما فيها البترول والغاز ، و لصناعات الثقيلة والمتوسطة والخفيفة ، والخدمات المصرفية والاستثمارية والتأمينية ، والنقل والسياحة في ظل هيكل ديموغرافي للسكان يشير إلى نمو متوقع في الفئة التي ستحتاج للخدمات المصرفية . كل ذلك يجعل سوق الخدمات المصرفية والمالية مهياً لنمو على مستوى عالي الوتير مع وجود فرص كبيرة للمصارف للتوسع في تقديم خدماتها التقليدية جنباً إلى جنب مع التوسع في الخدمات الاستثمارية. وهنا ستستفيد المصارف المحلية من خبراتها وتجاربها لتقديم الخدمات الاستثمارية في مجالات طرح الاكتتابات العامة للشركات ، وتغطيتها ، وتمويل المشاريع خاصة الضخمة (في مجالات الغاز والبترول والبتروكيماويات والمياه والكهرباء والاسكان والتعليم والصحة) ، وخدمات الدمج والاستملاك ، والخدمات الاستشارية الخاصة بالأوراق المالية ، والسمسرة المحلية والدولية ، وإدارة الثروات الخاصة ، وقد يتطلب ذلك منها إعادة

هيكلتها لتتوافق مع ما يستجد من أنظمة . ومن المتوقع أن تزداد السوق المالية سعة وعمقاً وأن تتفوق المصارف القادرة على الابتكار وتطوير التقنيات الجديدة . والتوسع الكبير في الطلب على الخدمات الاستثمارية سيغري المؤسسات العالمية لنا فسة المصارف المحلية في تقديم تلك الخدمات للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

2- حققت الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة للأفراد والشركات وإدارة الأصول وغيرها نمواً استثنائياً متواصلًا ويجفز هذا النمو قوة الطلب . وستحقق المصارف التي تقدم حلولاً جديدة في هذا المجال استجابة لاحتياجات السوق فوائدها على النمو والمنافسة . وهناك مجالات كبيرة للابتكار وتطوير منتجات ملائمة لاحتياجات العملاء من أدوات تمويل واستثمار مختلفة، وتمارس البنوك المحلية دوراً رئيساً في هذا القطاع يمكنها من المحافظة على دورها الريادي.

3- التمويل العقاري السكني والتجاري مهياً للنمو بشكل كبير بالنظر للطلب الحالي والمتوقع . وذلك يشكل فرصة مهمة للمصارف القادرة على تطوير منتجات توفر توازناً بين المخاطر والأرباح وتفي باحتياجات العملاء ، كما أنه تطور مرغوب اجتماعياً.

4- إحصاء السندات والصكوك للشركات حيث أن هذه وسيلة تمويل لم تطرقها الشركات السعودية حتى الآن وهي واعدة للبنوك التي تقدمها والشركات التي تصدرها.

تلك هي الفرص أما التحديات التي ستواجه المصارف فهي عديدة وأهمها :-

1- جذب وتدريب والمحافظة على القوى العاملة الماهرة . حيث أن التوسع الذي يشهده الاقتصاد الوطني حالياً ومستقبلاً في محته لملف قطاعاته وخاصة في القطاع المالي خلق طلباً قوياً على المهارات المالية بمختلف تخصصاتها وسيكون هناك تنافس حاد على المتوفر حالياً مما قد

نشهد معه دوراً أعلى في العاملين لدى المؤسسات المالية. وهذا يستوجب على جميع المصارف والمؤسسات المالية بذل جهود مضاعفة لا ستقطاب وتدريب الموظفين والبذل بسخاء للاستثمار في هذا المجال . وليس من قبيل المبالغة إذا توقعنا أن عدد العاملين في القطاع المالي قد يتضاعف في حدود السنوات الخمس القادمة.

2. تتواجه المصارف العاملة بالسوق المحلية بيئةً لمنافساً على الصعيد المحلي والإقليمي. ويعزى ذلك إلى سياسات الانفتاح التي تنتهجها المملكة ، وسيتضاعف عدد المصارف العاملة في المملكة تقريباً ليبلغ 20 مصرفاً بنهاية عام 2006م. وستشمل مجموعة من أفضل المصارف الإقليمية والدولية ، إضافة إلى ماوفرته التقنية الحديثة من إمكانية تقديم الخدمات المصرفية عبر الحدود. وستتنافس المصارف مع المؤسسات المالية غير المصرفية المرخص لها من قبل هيئة السوق المالية خاصة في مجال الخدمات الاستثمارية . وستتنافس هذه المؤسسات في تقديم عدد من الخدمات المالية والاستشارية.

3. يتلخص إلى توقع زيادة الطلب على التمويل المصرفي لعدد من المشاريع الاقتصادية في القطاعات المختلفة وتعدد أساليب التمويل ، إضافة إلى التطور الهائل في مجال التقنية الحديثة، فإن ذلك يستلزم من المصارف تطوير أساليب إدارة المخاطر والوعي بما تتضمنه هذه الأساليب من مخاطر جديدة. ولذلك فلا بد من تطوير الكفاءات العاملة القادرة على إدارة تلك المخاطر لتكون المخاطر في حدودها الدنيا مع أهمية مواصلة اتباع المعايير الدولية في مجالات الاشراف والمحاسبة. إن القدرة على قياس وإدارة المخاطر يتطلب الإدراك المستمر لديناميكية العمل المصرفي في ظل أسواق متغيرة ومتطورة يكتنف طياتها مخاطر متجددة تتطلب تطوير مهارات متميزة، وتطبيق تقنية آمنة، وإتباع أسلوب متطور في التقييم.

4- من المتوقع أن تواجه المصارف طلباً متزايداً على تقديم منتجات وخدمات مصرفية متقدمة تفي بمسئوليات العصر . لذا لابد من تكثيف العمل على الابداع والابتكار لتمكين المصارف من مواجهة الحاجات المستقبلية لعملائها بمختلف شرائحهم ، والحفاظة على المستويات العالية للخدمات المصرفية بما في ذلك التوسع في الفروع وأجهزة الصرف الآلي والخدمات الهاتفية وغيرها من القنوات البديلة.

وأود أن أختتم بالإشارة إلى الاقتصاد السعودي يمر حالياً بمرحلة من النمو المتسارع لم يشهده في العقود الماضية وعلى مختلف القطاعات والأنشطة وذلك بفضل ما اتخذته الدولة مؤخراً من خطوات تنظيمية هيكلية هائلة ساعدت على إيجاد قاعدة متينة لتحقيق نمو مستدام . وما سمعناه مؤخراً من مبادرات ومشاريع ضخمة في قطاعات البترول والغاز والبتروكيماويات والتعدين والنقل والكهرباء والمياه ومشاريع البنية الأساسية المستقبلية في الإسكان والتعليم والصحة، كل ذلك يشير على حجم وزخم التوسع الاقتصادي المقبل والذي سيصاحبه ارتفاع ملحوظ في مستوى دخل الفرد . ومن المتوقع أن يكون للقطاع الخاص دور أكبر في تلك المشاريع وفي سرعة حركة النشاط الكلي ، ولذلك فإن القطاع المالي والمصرفي على أبواب مرحلة حيوية ومثيرة ذات نمو متسارع في شتى المجالات . وسيكون هناك أطراف جديدة في السوق، علاوة على الفرص المتاحة، ومجموعة من المنتجات والخدمات الحديثة، ونمو كبير في الخدمات المالية التقليدية يجب أن يكون القطاع المالي قادراً على تأصيل ثوابته القائمة على الانفتاح وزيادة استثماراته الواسعة في البنية التقنية والرقابية الداخلية وتطوير القوى العاملة لديه. إن هذا القطاع سيدخل عهداً جديداً تزداد فيه مشاركة ووعي المستهلك والعملاء، وتشتد المنافسة وتعزز الشفافية والرقابة القوية والإدارة الفاعلة للشركات . ويتميز القطاع المالي بمركز قوي لمواجهة هذه التحديات والوفاء بتوقعات المستهلكين ومتطلبات الاقتصاد

المتنامي بشكل سريع . وإني أؤكد على تمنياتي وتوقعاتي باستمرار القطاع المالي في ممارسة دوره الريادي وأثره كطرفٍ رئيسٍ في النشاط الاقتصادي المحلي والإقليمي .  
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .